القرائن المعنويَّة
في النحو العربيِّ
(دراسة وصفيَّة)

إعداد:

د. محمد الطيب البشير بابكر

الأستاذ المساعد بقسم اللُّغة العربيَّة كليَّة التربية جامعة الخرطوم

أ. تقوى الحاج محمد عبد القادر

مستخلص:

تناولتْ هذه الدراسة القرائن المعنويَّة في النحو العربي، وبيَّنتْ دورها في توضيح الكلام العربي، كما كشفتْ عن العلاقة بين نوعي القرائن المعنويَّة واللَّفظيَّة، كما بيَّنتْ آراء الأقدمين والمحدثين من نحاة العربيَّة واسهاماتهم في توضيح تلك القرائن، لاسيَّما اللَّفظيَّة منها، واستندتْ الدراسة على العديد من المصادر المتنوعة، والمراجع المتعدِّدة. هدفتْ الدراسة إلى بيان ماهيَّة القرينة، وحصر أنواعها، وبسط الاختلاف في تقسيماتها، وبيان دورها في توضيح الكلام ومدلوله. واتَّبعتْ الدراسةُ في ذلك المنهج الوصفيَّ، الذي يقوم على جمع المادة، وتصنيفها وتبويبها، وإعمال الفكر فيها، بغية تحقيق الهدف المنشود منها، وخلصتْ الدراسة بعدُ إلى جملةٍ من النتائج، لعل من أبرزها: القرينة هي الدليل، وهي عنصرٌ ضروري من عناصر الجملة، يُستدَّل بها على المعنى المقصود، تُقسَّم القرينة إلى حاليَّة ومقاليَّة، ولفظيَّة ومعنويَّة، وظنيَّة وقطعيَّة، وجليَّة وخفيَّة، وقرينة قاطعة وغير قاطعة، القرائن المعنويَّة أربع هي: (الإسناد والتخصيص والتبعية والنسبة)، الكلام العربيُّ لا يستغني عن هذه القرائن، قرينة الإعراب وحدها

غير كافية على توضيح المعاني المقصودة في كثير من تراكيب الجملة العربيَّة. أوصتْ الدراسة بضرورة استكمال البحث بدراسة القرائن اللفظيَّة.

مقدَّمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وبفضله تتنزَّلُ الخيراتُ والبركات، وبتوفيقه تتحققُ المقاصدُ والغايات، ثُمَّ الصلاةُ والسلامُ على نبيِّ الرحمة، وخاتم الأنبياء وسيد المرسلين، عليه أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليم، ثُمَّ أمَّا بعدُ:

فمن المسلَّمات التي لا يتمارى فيها اثنان هي المقدرة العالية التي امتازتْ بها لُغة العرب على الإبانة والإفصاح، عن المعاني الدقيقة، السرُّ في ذلك يكمن في عوامل متعدِّدة، وأسباب متنوعة، ساعدتْ على إنزالها تلك المنزلة بين اللُّغات الإنسانيَّة، ومن ذلك سعة مفرداتها، وتنوع ألفظها، وكثرة اشتقاقاتها، وضبط أواخر ألفاظها، ويُضاف لتلك الأسباب سببٌ لا يقلُّ أهميَّةً عنها، ألا وهو وجود علائق بين مفرداتها وتراكيبها، هذه العلائق أُصطُلِحَ عليها بالقرائن، فهذه الدراسة ستكشف بإذن الله تعالى دور تلك القرائن في توضيح المعاني المقصودة.

تستمدُّ هذه الدراسةُ أهميتها من أهمية القرائن ذاتها؛ ذلك أنَّ قرينة الإعراب وهي قرينة لفظيَّة حُظيتْ باهتمامٍ بالغٍ من قبل العلماء قديماً وحديثاً، على خلاف بقية القرائن التي لم تجد حظَّاً مُنْصفاً من الدراسة، مع بالغ أهميتها، وضرورة وجودها في الكلام العربيِّ.

تهدُفُ هذه الدراسة إلى بيان ماهيَّة القرينة، وحصر أنواعها، وبسط الاختلاف في تقسيماتها، وبيان دورها في توضيح الكلام ومدلوله.

اتَّبعتْ الدراسةُ في ذلك المنهج الوصفيَّ، الذي يقوم على جمع المادة، وتصنيفها وتبويبها، وإعمال الفكر فيها، بغية تحقيق الهدف المنشود منها.

احتوتْ هذه الدراسة على خمسة موضوعات، جميعها تدور حول القرائن، لا سيمَّا القرائن المعنويَّة منها، أولها ماهية القرينة ومعناها في اللُّغة والاصطلاح، وثانيها

أقسام القرينة وضروبها، وثالثها أنواع القرائن المعنويَّة، ورابعها علاقة القرائن المعنويَّة باللَّفظيَّة، وخامسها بيان دور القرائن المعنويَّة في الكلام العربيِّ، تلا ذلك خاتمة تضمَّنتْ النتائج التي خَلُصَتْ إليها الدراسة، ثُمَّ زُيِّلتْ الورقة بعد ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدتْ عليها، هذا، واللهَ نسألُ توفيقاً وسدادا.

حدُّ القرينة في اللُّغة والاصطلاح:

القرينة لغة: مأخوذة من (قَرَنَ يَقْرِنُ) قَرَنْت الشيء أقرنه قَرْناً أي: شددته إلى شيء و(القَرَنْ) الحبل يُقْرن به، وقَرْنُ الثور معروف، وموضعه من رأس الإنسان قرنٌ أيضاً[١]، فالقاف والراء والنون أصول صحيحة، لها معنيان:

أحدهما: يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيء ينشأ بقوة وبشدة[٢]، والقرينة فعيلة بمعنى مفعولة من الاقتران[٣]، أو هي فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذة من المقارنة[٤]، والقرائن جبال معروفة مقترنة[٥]، والقرينة هي الزوجة والنفس، والبعير يُشَدُّ إلى آخر، أو الحبل الذي يَشُدُّ البعيرين...إلخ[٦]، ومادة (قرن) في المعاجم العربيَّة مادة خصبة لها اشتقاقات كثيرة ومعانٍ متعدِّدة، تصل في بعض المعاجم إلى المائة أو أكثر[٧]، ولعل أغلب هذه المعاني ترجع إلى معنيين أصليين:

١ معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلام ن، بلاط، بلا ت ط، ج٥، ص ١٤٠-١٤١.

٢ معجم مقاييس اللُّغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٧٩م، ج٥، ص ٧٦.

٣ لسان العرب، ابن منظور، ج١٣، ص ٣٣٦.

٤ التعريفات، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلاط، بلا ت ط، ص ١٤٦.

٥ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م ج٦، ص ٣٦٦.

٦ لسان العرب، ابن منظور، ج١٣، ص ٣٣١- ٣٣٧.

٧ انظر: المصدر السابق، ج١٣، ص٣٣١. والصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، أبو نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ج٦، ص ٢١٨١. وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار الهداية، بيروت، بلاط، بلا ت ط، ج١٨، ص ٤٤٩. والقاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ص١٢٧٣.

- **الأول**: العظم الناشيء من رأس بعض الحيوانات.

- **الثاني**: معنى المصاحبة والضم والجمع، كما في قولهم للزوجة والصاحب: قرين وهو المعنى الذي جاء في سورة الزخرف عند قوله تعالى: «**أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ**»[١] أي: يقارن بعضم بعضاً، أو يمشون معه[٢]، ومعنى المصاحبة والضم والملازمة هو المعنى الغالب. وهنالك جامعٌ بين المعنيين الأصليين، وهو أنَّ العظم الناشيء على رأس بعض الحيوانات يجتمع ويقترن وينضم إلى عظم آخر يكونُ بجانبه.

القرينة اصطلاحاً: هي الدلالة التي تقارن الكلام[٣]، ومصطلح الدلالة الذي ورد لإيضاح القرينة جاء في ضمن مجموعة اصطلاحات وردت عن القدماء للتعبير عن القرينة، فهي الرابط والآية والأمارة والدلالة[٤]، ولعل مصطلح الدليل يقوم مقام القرينة عند القدماء، حتى أنَّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومّنْ جاء بعده حتى عصر شيخ المؤرخين الإمام الطبري[٥] (توفي ٣١٠هـ)، استعملوا الدليل للتعبير عن القرينة، فقول سيبويه: «فإذا قال: ذهب، فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب، فإنه دليل على أنَّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه»[٦]، فالدليل الذي ذكره سيبويه هو (قرينة الصيغة) في الدراسات الحديثة.

وعُرِّفت كذلك بأنَّها: أمرٌ يشير إلى المطلوب[٧]، وهذا التعريف يشمل فهم

١ الزخرف، الآية: ٥٣. وإبراهيم، الآية: ٤٩. والفرقان، الآية: ١٣. و ص، الآية:٣٨.

٢ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج٩ ، ص ٣٨٣.

٣ تفسير ابن فورك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديَّة، ط١، ٢٠٠٩م، ج١، ص ٨٧. والتبيان في تفسير القرآن، الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، بلا م ن، ط٢، ١٤٣١هـ، ج٧ ص ٣٥٨.

٤ القرينة في اللُّغة العربيَّة، كوايزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٠.

٥ لعل أول استعمال لمصطلح القرينة ورد عند الطبري، وذلك في النص الذي ذكره في تفسيره للآية (٢٤) من سورة سبأ، قوله تعالى: «**وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين**»، قال: (وقال بعض نحوي الكوفة: معنى (أو) معنى (الواو) في هذا الموضع في المعنى، غير أن القرينة على غير ذلك)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢٠، ص٤٠٣.

٦ الكتاب، سيبويه، ج١، ص٣٥.

٧ التعريفات، الجرجاني، ص١٤٦.

البلاغيين واللُّغويين للقرينة، وكذا علماء الفقه والأصول، وهؤلاء هم أكثر من اعتنى بالقرينة بشكل خاص[١] وهي: ما يوضِّح عن المراد، لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه[٢] وهي: الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه[٣]، فمفهوم القرينة تشابكه علماء اللُّغة والفقه والأصول، وعلى كثرة تداول مفهومها تارة، أو مصطلحها تارة أخرى، إلا أنَّنا لم نجد حداً وافياً لمصطلح القرينة عندهم؛ وسبب ذلك أنَّها ليست مفهوماً معقداً يباين المفهوم اللُّغوي كثيراً، بل يمكن للعارف باللُّغة أنْ يعقلَ معناها من خلال السياق الذي ترِدُ فيه.

والقرينة بمعناها العام هي الدليل، وهي عنصرٌ مهمٌّ من عناصر الجملة، يُستدَّل بها على المعنى؛ إذ إنَّها تعُضِّد ماظهر منه، أو توجِّه النصَّ إلى معنى آخر، بغير مجرى ظاهر النص[٤]، يدركها المتكلم السليقي دون شعور منه بذلك، ويستعين بها في فهمه وإفهامه جمل اللُّغة، أمَّا الباحثُ فعليه أنْ يبحث عنها ويستقرئها[٥]، وللقرينة عنصران مهمَّانِ يساعدانِ على فهم القرينة:

العنصر الأوَّل:

إنَّ القرينة ليست أمراً خارجاً عن النص، بل يُعدُّ النصُّ تجسيداً للقرائن؛ أي: إنَّ كل جزءٍ منه له دلالة، ويؤدي وظيفة معنوية تعضد فهماً معيناً أو تدفعه، ففي كل نصٍّ قرائنُ عدَّة، لا يمكن الاكتفاء بأحدها للوصول إلى المعنى؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ من النص يحوي من القرائن ما يوضح المراد منه، وهو ما أشار إليه الدكتور تمَّام

١ انظر: المجاز في اللُّغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، مصر، بلاط، بلا ت ط، ج٢ ص٧٧٦.

٢ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ص ٧٣٤.

٣ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهاوني، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م ج٢، ص ١٣١٥.

٤ انظر: الجملة العربيَّة والمعنى، فاضل السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٥٩.

٥ المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربيَّة)، محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بلا م ن، ط٢، ٢٠٠٧م، ص٣١٨.

حسَّان، حين جعل المعنى النحوي لا يمكن أن تقوم به قرينة واحدة، بل لابدَّ من تضافر قرائنٍ متعدِّدة، هي فيث الأساس جزء من بنية الجملة أو خارجة عنها[١]؛ لأنَّ القرينة قد تكون جزءاً من الخطاب، أو داخلة في مادة من مواد الخطاب الصوتيَّة أو الصرفيَّة أو النحويَّة أو المعجميَّة[٢]، فحين أعربنا (زيداً) في قداً لأساس، وهو ما ألحمنه بذلك,أنَّ العظم الناشيء على رأس بعض الحيوانات يجتمع ويقترن وينضم إلى عظم آخر يكونُ بجانبه.ولهم: (ضرب زيدٌ عمراً) فاعلاً، كان بالاعتماد على عدَّة قرائن، بعضها من بنية الكلمة، وبعضها من التركيب[٣].

فالقرينة إذن قد تكون جزءاً من الخطاب، أو بنية الجملة، أو بنية الكلمة؛ بمعنى أنّ أي عنصر له قابليَّة الاستبدال مع غيره مع إحداث أثر دلالي هو قرينة، فصيغة (فَعَلَ) في (ذَهَبَ) قرينة على حدوث الفعل في زمن مضى، وصيغة (يَفْعَلُ) في (يَذْهَبُ) قرينة على زمن الحال أو الاستقبال، فالاستبدال في الصيغة هو الذي أحدث الأثر الدلالي، في حين أن مادة الفعل (الذهاب) ليست قرينة في هذا المحل، ولكنَّها قد تكونُ قرينةً إن احتمل الاستبدال مع غيرها؛ كأن يختار المتكلم (رحل) أو (سافر) بدلاً عن (ذهب) فلكلٍ معناها.

العنصر الثاني:

ضرورة تحديد الوظيفة المعنويَّة والدلاليَّة للقرينة، فحين عدَّ البلاغيون القرينة في الكلام هي كل ما لا يدل على المقصود[٤]، وذهبُوا إلى أنَّها صرفٌ للذهن عن المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي[٥]، جعلوها ذات وظيفة محدَّدة، ميدانها الحقيقة والمجاز،

١ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ٢٠٠٩م، ص١٨١.

٢ القرائن والنص (دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص)، أيمن صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط١ ٢٠١٠م، ص ٢٤٢.

٣ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص١٨١.

٤ لا بدَّ من الإشارة إلى أن المراد بما لايدل على المقصود هو ما لا يدل على المعنى الحقيقي الذي وضع أصالة له، فالمعنى الحقيقي والمجازي مقصود من المتكلم، وإلا كيف يفهم المعنى من غير قصد. المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، إنعام فوال عكاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م ص٦٢٠.

٥ معجم البلاغة العربيَّة، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، ط٤، ١٩٩٧م، ص ٥٤٧.

فما لا يحتاج إلى قرينةٍ تُلفت إليه هو حقيقة، وما كان يُدَّلُّ عليه بقرينة فهو مجاز[١]، وهذا الفهمُ جاء نتيجةً لما وُظِفَتْ فيه، وهو علم البيان الذي ينظر في كيفيَّة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة[٢]، أمَّا الفهم الآخر لها فميدانه العلوم اللُّغويَّة الأُخرى، فهو لا يجعل من القرينة أداةً لصرف المعنى عن ظاهره، إلى معنى آخر دلَّتْ عليه القرينة فحسب؛ بل هي أداةٌ لفهم المعنى المراد من النص؛ أي أنَّها مفسِّرةٌ ومبيِّنَةٌ وقريبة من هذا الفهم عند الأصوليين في حدِّهم للقرينة؛ إذْ جعلوها «ما يصاحبُ الدليلَ فيبيِّن المراد به، أو يقوِّي دلالته أو ثبوته»[٣].

وهذه الفكرة هي التي تبناها الدكتور تمَّام حسَّان، حين جعل القرائن بديلاً عن العامل النحوي، وبواسطتها يمكن الوصول إلى المعنى، من هنا يكون الكلام كله قرائن تدلُّ على وظائفٍ ودلالات.

أنواع القرائن:

القرائن قسمان: حاليَّة ومقاليَّة، أو لفظيَّة ومعنويَّة[٤]، وعند الأُصوليين تقسَّمُ بحسب الاعتبار إلى أقسامٍ مختلفة: فتارةً قسَّمُوْها إلى ظنيَّة وقطعيَّة، وأُخرى إلى مقاليَّة وحاليَّة، وثالثة إلى جليَّة وخفيَّة[٥]، أمَّا عند الفقهاء فقد قسَّمُوْهَا إلى الفقهاء قسمين اثنينِ: قرينة قاطعة: وهي التي تكون دلالتها لا تقبل العكس، وقرينة غير قاطعة: وهي التي تكون دلالتها تقبل إثبات العكس[٦].

وعلى الرغم من إحاطة النحويين العرب بمفهوم القرينة، إلا أنَّهم لم يحدِّدوا

١ انظر: المطول (شرح تلخيص المفتاح)، سعد الدين التفتازاني، تحقيق أحمد عزو عناية، دارإحياء التراث العربي، بيروت، ط١ بلا ت ط، ص (٦٤ و٥٦٦).

٢ المطول، سعد الدين التفتازاني، ص٥٠٥.

٣ القرائن عند الأصوليين، محمد بن عبد العزيز المبارك، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م، ص٦٨.

٤ انظر: شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص١٩٧. وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهاوني، ص ١٣١٥.

٥ القرائن عند الأصوليين، محمد بن عبد العزيز المبارك، ص ١٠١.

٦ معجم لغة الفقهاء، محمد رواسي قلعجي و حامد صادق قنيبي، دار النفائس، بلا م ن، ط٢، ١٩٨٨م، ص٣٦٢.

أنواعها ولم يوجِّهوا عنايتهم نحوها[1]، ولعل سبب ذلك يعود إلى اهتمام القدماء بقرينة واحدة، هي العلامة الإعرابية، ونظرية واحدة هي نظرية العامل[2]، والصِّلة بين الأمرين قديمة قويَّة، فكان ذلك على حساب القرائن الأخرى.

ويرى الدكتور محمد حماسة أنَّ أوَّل من حاول الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعة هو الإمام عبد القاهر الجرجاني فيما سماه (النظم)، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو... وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثمَّ)، وموضع (أو) من موضع أم، وموضع (لكن) من موضع (بل)، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، وفي الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار فيصيب كلَّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ماينبغي له»[3]، فقد تناول فيه عدد من القرائن كالصيغة والأداة والتضام والرتبة والمطابقة والنغمة، ولكنَّه ليس أوَّل من تحدَّث عن مجموعة من القرائن، فقد سبقه إلى ذلك أبو الفتح ابن جني، عندما أشار إلى عدم كفاية قرينة العلامة الإعرابية في الكشف عن المعاني النحوية في بعض التراكيب؛ لذا لا بُدَّ من أن يُستعان بقرائنٍ أخرى تُعين على فهم المراد، ويؤمن اللبس معها، فقد قال في باب القول على الإعراب: «... ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول؟ ... فإنْ قلتَ: فقد تقول: ضرب يحي بشرى، فلا نجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه، قيل: إذا اتَّفق ما هذا سبيله ممَّا يخفى في اللَّفظ حاله أُلْزِم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قبل

١ انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص١١٢. والقرينة في اللُّغة العربيَّة، كوليزار كاكل عزيز، ص١٨.

٢ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص١١٢. و الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، بلاط، بلا ت ط، ص٥٣٥.

٣ دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، ١٩٩٢م، ص(٨١-٨٢).

المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحي كمثرى، لك أنْ تقدِّم وأنْ تؤخِّر كيف شئتَ، وكذلك ضربتْ هذا هذه، وكلم هذه هذا»[١].

فهذه النكتة الدقيقة التي أشار إليها ابن جني حين عدَّ قرينة العلامة الإعرابية وحدها غير كافية في الكشف عن المعاني في كل حال، إذْ لابُدَّ أنْ تجتمع معها قرائن أخرى تساعد على فهم المعنى، كقرينة الرتبة، والقرينة المعجميَّة، وقرينة المطابقة، وهذا يدل على فهم العرب للقرينة ومعرفة أنواعها، ولكن من غير تصريحٍ بتسمية هذه الأنواع سوى الإشارة إلى أنَّها مقاليَّة وحاليَّة كما أشرنا سابقاً.

ويرجع الفضل في تقعيد وتبويب القرائن إلى الدكتور تمَّام حسَّان حين أقام نظريَّة لُغويَّة أعادتْ فهم التراث اللُّغوي العربي، معتمداً على المنهج الوصفي في دراسة اللُّغة[٢]، ونتج عنها فهمٌ جديدٌ لم يفطن إليه النحويون كمنهج للدراسة، ألا وهو مبدأ (تضافر القرائن)، ومن ثَمَّ قام بإحصاء هذه القرائن، وقدَّم دراسةً لكل واحدة منها على حدة[٣]، وقد اعتمد الدكتور تمَّام حسَّان في تقسيمه هذا على ما فهمه من الإمام عبد القاهر الجرجاني من فكرة التعليق التي عدَّها الدكتور تمَّام حسَّان» أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق»[٤]، ثم بيَّن المقصد من فكرة التعليق بقوله: « وفي رأيي كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال أنَّ التعليق هو الفكرة المركزيَّة في النحو العربي، وأنَّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحدَه للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويَّة؛ لأنَّ التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل، وأكثر نفعاً في التحليل اللُّغوي لهذه المعاني الوظيفيَّة النحويَّة»[٥]، وذهب إلى تحديد التعليق تحت عنوانين: (العلاقات السياقيَّة)، و(القرائن اللفظيَّة).

١ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج١، ص٣٦.

٢ انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص ٢١٤.

٣ القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي(بحث)، تمام حسَّان، مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد١١، ج١ ط ١٩٧٤م، ص٦١.

٤ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ١٨٨.

٥ المصدر السابق، ص ١٨٩.

فإذا علمنا أنَّ العلاقات السياقيَّة التي تربط بين الأبواب وتتَّضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنوية)؛ فقد علمنا أنَّ العنوانين المذكورين معاً يتناولا القرائن من الناحيتين المعنويَّة واللفظيَّة، وهي مناط التعليق[١]، ثُمَّ إنَّ هذين القسمين يندرجان تحت ماعُبِّرَ عنه سابقاً بالمقال، ويصدق على كليهما اصطلاحاً: (القرائن المقاليَّة)؛ لأنَّ هذين النوعيين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام[٢].

والقرائن المقالية معنوية ولفظية لها دورٌ بارزٌ ومهمٌّ في التحليل الإعرابي والوصول إلى معنى التركيب النحوي[٣]، فالقرائن المعنويَّة هي العلاقة التي تربط بين عنصرٍ من عناصر الجملة وبقية العناصر[٤]، واللفظيَّة هي عنصرٌ من عناصر الكلام يُستدلُّ بها على الوظائف النحويَّة[٥] وتحت كلِّ قسمٍ منها قرائنُ عدَّة.

- فالقرائن المعنويَّة هي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة.
- والقرائن اللفظيَّة هي: البنية والعلامة الإعرابيَّة والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنغمة[٦].

هذا التقسيم ومانتج عنه فيما يعرف بـ (تضافر القرائن) يُعدُّ أهم المحاولات لفهم النظام اللُّغوي للعربيَّة وأبعدها أثراً؛ ذلك لأنَّها أول دراسةٍ في تاريخ النحو العربي كلِّهِ تقيم منهجاً على أساس فكرة التعليق[٧]، ومن جانب آخر فإنَّ ما امتازتْ به هذه الدراسة من جدة وفرادة في محاولة تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللُّغة العربيَّة معتمدة على المنهج الوصفي الحديث[٨]، كل هذا جعل الباحثين مقلدين لما

١ المصدر نفسه، ص١٨٩. وانظر القرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٤٠.
٢ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ١٩١.
٣ الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القاسم الطلحي، ص ٥٦١.
٤ البيان في روائع القرآن، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، بلا ت ط، ص١١.
٥ المصدر السابق، ص١٠.
٦ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص١٩٠. والقرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٤١.
٧ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيَّة، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ص ٦٨.
٨ انظر: العربيَّة وعلم اللُّغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، بلا م ن، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣١٩.

أتى به الدكتور تمَّام حسَّان معتمدين على التقسيم الذي ارتضاه للقرائن، عدا بعض التغيير في نسبة بعض القرائن إلى نظام معين بين لفظيَّة ومعنويَّة، أو صوتيَّة وصرفيَّة ونحويَّة وهكذا[١]؛ ولعلَّ السبب في هذا يعود إلى أنَّ الدكتور تمَّام حسَّان لم ينسبْ القرائنَ إلى الأبواب التي تنتمي إليها، وإن نسبَ بعضها فإنَّه أعاد نسبتها في موضع آخر، أو أنَّه جعل بعضها جزءاً من بعضها الآخر.

فالنظام النحوي كما يراه يُبنى على أساس مجموعةٍ من العلاقات التي تربط بين المعاني، كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعيَّة، وما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتيَّة أو صرفيَّة، كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف[٢]، ولا قرائن لفظية للنحو إلا ما يمدُّهُ به الأصوات والصرف[٣]، وفي موضع آخر يرى أنَّ المعنى الوظيفي للنحو تحرسه قرائن صوتيَّة، كالعلامة الإعرابيَّة ونغمة الكلام، أو صرفيَّة كبنية الكلمة والمطابقة والربط والأداة، أو تركيبيَّة كالتضام والرتبة[٤]، ونراه مرة أُخرى يحدد القرائن النحويَّة بالصيغة والإعراب والربط والرتبة والتضام[٥]، وقد اختلف الباحثون في تناول القرينة وفي تقسيمهم لها، أو في إضافة بعض القرائن على تقسيم الدكتور تمَّام حسَّان[٦].

وسيعتمدُ الباحثان في هذه الورقة إنْ شاء اللهُ تعالى قسمة الدكتورة كوليزار عزيز في كتابها (القرينة في اللُّغة العربيَّة)؛ لأنَّه أشمل التقسيمات وأوضحها وأبينها من الناحية النحوية، إذْ جعلتْ القرائن النحويَّة على قسمين: لفظية ومعنوية، اللفظيَّة خمس قرائن هي: (العلامة الإعرابية، والرتبة، والتضام، والربط، والأداة)، والمعنويَّة

١ انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيَّة، مصطفى حميدة، ص ١٥٨. والمعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي ص٣٢٠.

٢ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص١٧٨. والقرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٣٨.

٣ المصدر السابق، ص٣٨.

٤ الأصول (دراسة ابيستيمولوجية للفكر النحوي عند العرب)، تمام حسَّان، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط١٩٨٨م، ص ٣٢٥.

٥ انظر: مقالات في اللُّغة والأدب، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ج٢، ص ٨٦.

٦ انظر: المعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي،ص٣٢٠. والقرينة في اللُّغة العربيَّة، كوليزار كاكل، ص ٣٩.

أربع قرائن هي: (الإسناد، والتبعية، والتخصيص، والنسبة). وقد خصَّصَ الباحثان هذه الورقة لدراسة القرائن المعنويَّة دون غيرها، على أنْ يُجرى البحث في القرائن اللفظيَّة في ورقة أخرى؛ حتى يجد كلُّ موضوعٍ نصيباً كافٍ من البحث والاستقصاء.

القرائنُ النحويَّة المعنويَّة:

فهم المعنى غاية المعرب، سبيله إلى ذلك الانتقال من المبنى إلى المعنى، عن طريق علامات لفظيَّة ظاهرة، وهي مباني ماديَّة من السهل نسبيًّاً على المعرب أنْ يكشف عن دلالتها[١]، وقد يخلو النص من هذه القرائن، أو أنَّ وجودها لا يُبعد التعدديَّة والاحتماليَّة، وهنا يُعتمد على الفهم والإدراك المباشر للعلاقات المعنويَّة التي هي علاقة نحويَّة سياقيَّة بين معنيين دون واسطة لفظيَّة فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه[٢]، فالعلاقات السياقيَّة قرائن معنويَّة تفيد في تحديد المعنى الوظيفي[٣]، وهذه القرائن هي (الإسناد والتخصيص والتبعية والنسبة) ولا يخلو أيُّ تركيبٍ منها، فإذا نُظِرَ إلى أتمِّ هذه العلاقات وجوداً فإنَّها علاقة الإسناد؛ لأنَّه لا يخلو تركيبٌ منها؛ ولأنَّ العلاقات الأخرى كالتخصيص والنسبة مرتبطة بها[٤].

إذن القرائن المعنويَّة عبارة عن علاقات سياقيَّة مفهومة تربط بين أجزاء الجملة وتؤلف بين عناصرها، بحيث لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى[٥]، وهي أيضاً أداة معينة في فهم الوظيفة والدلالة، ولكن مايستوجب الإشارة إليه أنَّ كلا النوعين من القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة مرتبطان، بحيث يتوقف فهم إحداهما على فهم الأخرى[٦]، وحاجة القرائن المعنويَّة إلى اللفظيَّة واضحة، حتى أنَّ القرائن اللفظيَّة من قرائن فهم القرائن المعنويَّة؛ لأنَّها أيسر وصولاً إلى الفهم من المعنويَّة[٧]، وهذا يقودُ إلى مفهوم

١ انظر: القرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٣٨.
٢ نظام الارتباط والربط في الجملة العربيَّة، مصطفى حميدة، ص١.
٣ انظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان،ص١٩١.
٤ النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، دار غريب، بلا م ن، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٤٣.
٥ نظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص ١١١.
٦ المصدر السابق، ص ١١١.
٧ القرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص ٤٦.

أوسع، اعتمده الدكتور تمَّام حسَّان وهو (تضافر القرائن) الذي يعني عدم إمكانية قرينة واحدة على إبراز المعنى، بل لا بُدَّ من تضافر مجموعة من القرائن على ذلك[١]، والقرائن المعنويَّة قرائن كبرى تندرج تحتها مجموعة أخرى من القرائن الأصغر، وقد بدأ تمَّام حسَّان البحث بقرينة الإسناد؛ لكثرة توظيفها، ثم تليها قرينة التخصيص فالتبعية فالنسبة، وعلى الباحثين توضيحُ ذلك قبل أنْ يجفَّ مداد هذه الصفحات:

أولاً: قرينة الإسناد:

وُضِعَتْ مفردات اللُّغة لتحقيق التواصل بين متكلميها، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بإدخال المفردات في تراكيب مخصوصة، وفق أنظمة تلك اللُّغة، فالأفعال مثلاً لم توضع لمعرفة معانيها منفردة عن التركيب، بل لابُدَّ من إضافة الفعل إلى متكلم يقوم به، أو غيره ممَّن يقوم به[٢]، بمعنى أنَّ الألفاظ لم توضع لمعرفة معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعضٍ، فيعرف ما بينها من فوائد[٣]، وعلى هذا تتحقق غاية اللُّغة في الإبلاغ والبيان.

فالإسنادُ يمثِّلُ الأساس الذي يُبنى عليه التركيب؛ لأنَّه به تتحقق الفائدة[٤]، فالتركيب المفيد قائم على عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه)، فهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدَّاً[٥]، من هنا كان طرفا الإسناد عمدة الكلام، وما عداهما فضلة[٦]، فإذا جاء في النصِّ حذفُ أحدهما اضطَّر النحوي لتقدير الآخر[٧]؛ لأنَّ الكلام المفيد لابُدَّ أنْ يحتوي على العنصرين الأساسيين معاً

١ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ١٩٢.

٢ دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ص٥٦١.

٣ المصدر السابق، ص ٥٣٩.

٤ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري البغدادي، تحقيق عبد الله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص ١٢٥.

٥ الكتاب، سيبويه، ج١، ص٢٣.

٦ انظر: الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٣، ٢٠٠٩م، ص ٣٤.

٧ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٣.

لفظاً أو تقديراً[١].

وأول ما وصل إلينا عن الإسناد ما ذكره الخليل في مُعْجَمِ العين إذ قال: «وكل شيء أسندتَ إليه شيئاً فهو مسند، والكلام سند ومسند كقولك: عبد الله رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند ورجل صالح مسند إليه»[٢]، فجعل الكلام قائماً على قطبي الإسناد، وتبعه على ذلك سيبويه، حيث ذكرهما في أربعة مواضع من كتابه[٣]، والملاحظ أنَّه مضى في شرح العلاقة بينهما، وما يتحدَّد عنها من أصناف الجمل[٤]، معتمداً في تبويب الكتاب على المسند والمسند إليه، قال الدكتور محمد كاظم البكاء عن سيبويه: «وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد، وهو ينظر في عللها، ويفاضل بينها، فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللُّغة العربيَّة»[٥]. من هنا يتَّضح وعي النحويين العرب لأثر الإسناد في بنية الكلام العربي، وعليه فإنَّ عملية الإسناد أو الجملة المفيدة التامة تتكون من ثلاثة عناصر مقوِّمة لها هي [٦]:

١. المسند إليه أو المتحدث عنه.
٢. المسند الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه.
٣. الربط الذي يسمى الإسناد، وهو عبارة عن عمليَّة ذهنيَّة تقوم على الربط بينهما.

---

١ انظر: بناء الجملة العربيَّة، محمد حماسة، دار غريب، القاهرة، ط ٢٠٠٣م، ص ٣٥.

٢ الملاحظ في نص الخليل هذا أمران: أولاً: استعماله لمصطلح (سند) بدلاً من (مسند)، ثانياً: وصفه للخبر بـ (المسند إليه)، ويجوز في الخبر أن يقال فيه مسنداً ومسند إليه، فهو مسند أي مسند إلى المبتدأ، ومسند إليه ويراد به كذلك مسند إلى المبتدأ، وتكون الهاء عائدة إلى المبتدأ بمعنى مسند إليه الخبر، انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، بلاط، بلا ت ط، ج٢، ص ٥٠٠. وانظر العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج٧، ص٢٢٨-٢٢٩.

٣ انظر: الكتاب، سيبويه، ج١، ص ٢٣، و ج٢- ص٧٨-١٢٦، و ج٣- ص٣٢٨. وانظرأثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه (أطروحة دكتوراة)، لطيف حاتم الزاملي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م، ص٣٠.

٤ الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دراسة تحليلية نقدية)، دليلة مزوز، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١١م ص٣٦٥.

٥ نهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، بلاط، بلا ت ط، ص٢١-٢٢.

٦ انظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه)، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص ٣١.

وقد حدَّد النحويون العرب العناصر الداخلة في كل منهما، قال الرضي: «وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم؛ لأنَّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسند إليه، والفعل مختصٌّ بكونه مسنداً لا غير»[١]، أمَّا المسند إليه فلا يكون إلا اسماً، فالفعل مسند على وجه الدوام، ولا يكون إلا كذلك[٢].

وممَّا تقدَّم نجد أنَّ للمسند ثمانية موارد هي[٣]:

١. خبر المبتدأ نحو: (قادر)، من قولك: (الله قادر).
٢. الفعل التام، نحو: (حضر)، من قولك: (حضرَ الأميرُ).
٣. اسم الفعل، نحو: (هيهات)، (وي)، (آمين).
٤. المبتدأ وهو الوصف المستغني عن الخبر بمرفوعه، نحو: (عارف) من قولك: (أعارفٌ أخوك قدر الإنصاف؟)
٥. أخبار النواسخ (كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها).
٦. المفعول الثاني لـ (ظنَّ وأخواتها).
٧. المفعول الثالث لـ (أرى وأخواتها).
٨. المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: (صبراً)، من قولك: (جلوساً أيُّهَا الطلاب).

أما المسند إليه فله ستة موارد هي [٤]:

١. الفاعل للفعل التام.
٢. المبتدأ الذي له خبر.
٣. أسماء النواسخ (كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها).
٤. المفعول الأوَّل لـ (ظنَّ وأخواتها).

---

١ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط ١٩٧٥م، ص٤١- ٤٧٩.

٢ الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٣.

٣ انظر: المصدر السابق، ص ١٣. وانظر: معجم البلاغة العربيَّة، بدوي طبانة، ص ٢٨٦-٢٨٧.

٤ انظر: المصدر السابق، ص٢٨٧. والجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص١٣.

٥. المفعول الثاني لـ (أرى وأخواتها).
٦. نائب الفاعل.

يظهر ممَّا سبق أنَّ تأليف الجملة تبعاً للمسند يكون على صورتين: فعل مع اسم، واسم مع اسم؛ أي فعل مع فاعل أو نائبه، ومبتدأ مع خبر، وكل التعبيرات الأخرى إنَّما هي صورة لهذين الأصلين[١]؛ وعليه فالإسناد قرينة معنويَّة لتمييز المسند عن المسند إليه في الجملة[٢]، وبقرينة الإسناد يتم إدراك الصورة الأصل التي ينعقد بها التركيب وفهم علاقاته وأنماطه الإسميَّة والفعليَّة، وعمل عناصره وما يترتب على هذا العمل من حركة إعرابيَّة، وما يؤول إليه من دلالة نحويَّة على الأبواب الخاصة، كالمبتدأ والخبر والفاعل والفعل[٣]، ولا تكتفي علاقة الإسناد بذاتها للوصول إلى الوظيفة النحويَّة، إذ تتضافر معها قرائن مختلفة كالعلامة والرتبة...إلخ[٤].

ومن أمثلة الاعتماد على الإسناد أنَّ النحاة فرَّقُوا بين نوعين من الأفعال المتعديَّة إلى مفعولين، فجعلوا طائفة منها تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وطائفة أخرى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ وذلك لاحتساب معنى الإسناد الأصلي مع تغيير التركيب[٥]، فلو قلنا مثلاً (ظننتُ الجوَّ صحواً) فمفعولا (ظننتُ) جملة اسميَّة لُحِظَ ذلك من احتفاظهما بالإسناد، وأمَّا في قولك: (منحتُ المتفوقَ جائزةً) فالمفعولان ليس أصلهما مبتدأ وخبر؛ لعدم لمح علاقة الإسناد بين المفعولين[٦].

ومن كل ماذُكِرَ تبينَ أنَّ أئمة العربيَّة قد تنبهوا للإسناد، وأشاروا إليه إشارات واضحة، تنم عن فهم عميق لأثره في إفادة الغاية من الكلام، وتحقيق سمة الإبانة والإفصاح، فقرينة الإسناد لها أثرٌ كبيرٌ في توجيه المعنى وفهم المراد من النصوص،

١ انظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٥، ٢٠٠٩م، ج١، ص١٥.
٢ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص١٩٣.
٣ أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه، لطيف حاتم الزاملي، ص٢٨.
٤ انظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص١٩٣. والقرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٤١.
٥ مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٨م، ص٢٨٤.
٦ المصدر السابق، ص ٢٨٤-٢٨٥.

فقد اتَّخذتْ مظاهر عدة، وارتَّبط فهمها بفهم مجموعة من العناصر الأخرى، كالعلامة الإعرابيَّة والتضام بين العناصر اللُّغويَّة.

ثانياً: قرينةُ التخصيص:

التركيب في الجملة العربيَّة لا بد أن يُراعى فيه الحد الأدنى للعناصر التي يكتمل بها المعنى؛ أي لا بدَّ من مسند ومسند إليه في أي تركيب لُغوي، وهناك وظائف نحويَّة أخرى خارج نطاق الإسناد تسمى (الفضلة)؛ وسُمِّيَتْ فضلة لأنَّ الكلام يمكن أن يكون مفيداً من دونها، قال الأشموني: «المراد بالفضلة: ما يُستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادَّاً مسد عمدة، كـ (ضربي العبد مسيئاً)، أو لتوقف المعنى عليه، وذلك كقول الشاعر من بحر الخفيف[1]:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيْباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلُ الرَّجَاءِ»[2]

فإنَّ هذه الأحوال: (كئيباً)، (كاسفاً باله)، (قليل الرجاء) لايستغني الكلام عنها؛ لأنَّها إذا أُسقطتْ صار الكلام: (إنَّما الميت من يعيش)، وفي هذا تناقضٌ بيِّنٌ، إذ كيف يُحصر الميت بالذي يعيش؟ فالموت عكس الحياة، فوجب بيان حال هذا الذي هو ميت[3].

والغالب في الفضلة عند النحويين أن تكون في المنصوبات، قال ابن يعيش: «وأعني بالفضلة: المفعول وما أشبهه، وهو الغالب عليها»[4]، وتشمل: «المفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء»[5]، فهذه

---

١ البيت لـ (عدي بن الرعلاء الغسائي) انظر: الأصمعيات، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م، ص ١٥٢. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ج٩، ص ٥٣٨.

٢ شرح الأشموني على ألفية بن مالك، محمد بن عيسى نور الدين الأشموني، ج١، ص٢٤٢.

٣ نظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منتشورات لقاء، بلا م ن، ط٢، ١٣٨٢هـ، ص ٢٣٠.

٤ شرح المفصل، ابن يعيش، ج٥، ص٧٨.

٥ الخصائص، ابن جني ج١، ص ١٩٨.

المنصوبات قرائن معنوية تقيِّدُ الإسناد وتخصِّصه، وحضورها بعد تمام الإسناد حضورٌ تكميلي من جهة تبيان القصد؛ لذلك هي فضلة[١]، فالمعنى المترتِّب على الجملة الإسناديَّة معنى عام غير مقيد، فتأتي وظيفة هذه المنصوبات في تقييد هذا العموم وتحديد جهته، فكلُّ قسمٍ منها يضفي معنىً مخصَّصاً لعموم الجملة، فحين خاطب البارئ جل جلاله نبي الرحمة صلى الله عليه وسلَّم بقوله: «**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**»[٢]، كان مقصوداً عدم تخصيص فعل العطاء وفعل الرضاء؛ لإضفاء أكبر مساحة من العطاء الرباني والرضا النبوي، قال ابن عاشور: «وحذف المفعول الثاني لـ (**يُعْطِيكَ**) ليعم كل ما يرجوه (ﷺ) من خير لنفسه ولأمته، فكان مفاد هذه الجملة تعميم العطاء، كما أفادت الجملة قبلها تعميم الأزمنة»[٣]، ولو تخصص الفعل لما تبيَّنتْ هذه الدلالة، فاشتمل هذا الوعد على عطاء مطلق يتبعه رضى مطلق[٤].

إذن التخصيص هو: «علاقة نحويَّة عامَّة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وطائفة من المنصوبات، تشتمل على: المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز»، وبيانُهَا على النحو التالي[٥]:

أولاً: التعدية:

التعديةُ علاقةٌ قائمةٌ بين معنى الحدث الذي في جملة الإسناد، وبين المنصوب المعيَّن الذي نسميه المفعول به[٦]، وقد جاء في المفصل: «المفعول به: هو الذي يقع عليه

١ انظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه، لطيف حاتم الزاملي، ص٦٩.

٢ الضحى، الآية: ٥ .

٣ التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط ١٩٨٤م، ج٣٠، ص ٣٩٨.

٤ انظر: الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج٢٠ ص٣٥٤.

٥ انظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ١٩٤. والقرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٤٣. وتابع الباحث في ترتيب هذه القرائن الترتيب الذي أورده الدكتور تمام حسَّان في بحثه (القرائن النحوية وإطراح العامل).

٦ انظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ٤٣.

فعل الفاعل في مثل قولك: (ضرب زيدٌ عمراً)، و(بلغتُ البلد)»[1]، قال ابن هشام في شرحه للجمل: «قولك: (ضربت زيداً)، فـ (زيداً) ليس بمفعول لك؛ إنَّما فعلت فعلاً أوقعته به فهو مفعول به»[2]، ومعنى هذا أنَّ التعدية علاقة بين حدث الفعل والمفعول به يترتب على فهمها معرفة المفعول به، من هنا كانت التعدية قرينة نحويَّة يتوصل عن طريقها إلى المفعول به.

ثانياً: الغائية:

هي علامة على المفعول له، ويُسمَّى المفعول لأجله ومن أجله، وتدل على المضارع بعد (اللام) و(كي) و(حتى) و(الفاء) و(إذن) و(لن) و (أو) [3]، وهي قرينة معنويَّة تدلُّ على الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل، فهي عذر الفعل وعلَّته، والمعنى الذي من أجله يكون الحدث[4]، فكانت تخصيصاً وتقييداً للفعل، وهي مع ذلك على قسمين:

القسم الأوَّل: غائيَّة السبب: وهي المعنى الذي يعَبَّر عنه بالمفعول لأجله، وكذلك يُعَبَّر عن هذا المعنى بنصب المضارع بعد (اللام وكي والفاء وحتى)»[5]، فقولك: جئتك رغبةً فيك، أو زرتُكَ لابتغاء معروفك، فالرغبة والابتغاء كانت على المجيء والزيارة، وهذا تخصيصٌ لحدث الفعل، ولولا هذا التخصيص لأصبح الحدث عامَّاً غير محدد.

القسم الثاني: غائيَّة المدى: وتشمل:

- **الغائيَّة الزمانيَّة**: وهي المعنى الذي يُعبَّر عنه بالمضارع بعد (لن وإذن وحتى

---

١ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله الزمخشري، ص ٥٨.

٢ شرح جمل الزجاجي، أبو محمد جمال الدين الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربيَّة عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ص٣٨٠.

٣ انظر: القرينة في اللُّغة العربيَّة، كوليزار كاكل عزيز، ص ١٤٩.

٤ انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ط ١٩٨٢م، ج١، ص ٦٦٥.

٥ القرائن النحوية وإطراح العامل، تمام حسَّان، ص٤٣.

وأو)، فكلُّ فعلٍ بعد هذه الأدوات يُعبِّر عن مدى وغاية زمانية، كقولك: (نَمْ حتى يؤذن الفجر)، فيكون طلب استمرار النوم إلى غاية زمانيَّة، هي أذانُ الفجر.

- **الغائيَّة المكانيَّة**: وهي المعنى الذي يُعبَّر عنه بالمضارع بعد (حتى) خاصة[١] كقولك: (سِرْ حتى تصلَ إلى المدينة)، فالوصولُ إلى المدينة غاية السير.

ثالثاً: المعيَّة:

«وهي قرينة معنويَّة تُستفاد منها المصاحبة، واصطلاح المعيَّة مقصود على قرينة المفعول معه، والمضارع بعد الواو»[٢]، وهو معنى قريب من العطف، ولكنَّها تفترق عن العطف بتخصيص المصاحبة والاقتران في حدث الفعل وهو المعنى المفهوم من المثال المشهور: (لا تأكلَ السمكَ وتشربَ اللبنَ)، بنصب الفعلين[٣] ويُرجِّح المخزومي انطباق مفهوم (الصرف) الذي قال به الفراء على نصب المضارع بعد واو المعية[٤]، ولعل العلاقة بينهما ليست متطابقة تماماً، بل إنَّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجه[٥].

رابعاً: الظرفيَّة:

هي معنى المفعول فيه، فالظرف على قسمين: زمان ومكان، وفي العربيَّة طائفةٌ كبيرةٌ من الكلمات الدالَّة على الظرفيَّة، بعضها ظروف أصليَّة كـ (حين وحيث)، والآخر ظروف غير أصلية كالمصادر مثل: (آتيك وطلوع الشمس)، وصيغتي الزمان والمكان نحو: (آتيك مطلع الشمس)، و(اقعد مقعد التلميذ)، وبعض حروف الجر نحو:

---

١ المصدر السابق، ص(٤٣-٤٤).

٢ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ١٩٦.

٣ نظر: الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا ط، بلا ت ط، ج٢ ص١٥٤.

٤ انظر: مدرسة الكوفة ومهجها في دراسة اللُّغة والنحو، مهدي المخزومي، ص٣٠٦.

٥ للصرف ثلاثة أحرف هي: الواو والفاء و أو، فيكون أوسع من المعية في هذا الجانب، ويشترط فيه أن يكون مسبوقاً بنفي أوطلب فيكون أضيق من المعية في هذا الجانب، انظر: المصدر السابق، ص ٣٠٦.

(منذ ومذ)، وبعض أسماء الإشارة كـ (هنا وثَمَّ)، وبعض الأسماء المبهمة كـ (فوق وتحت)، وبعض الأسماء التي تطلق على مسمَّيات زمانيَّة مثل: (سحر وبكرة)[1].

خامساً: التأكيد والتحديد:

يُقصَد بهما المفعول المطلق، وله ثلاثة أغراض هي: «توكيد الفعل، وبيان النوع، وبيان عدد المرات، تقول في التوكيد: (قمتُ قياماً) و(قعدتُ قعوداً)، وتقول في التبيين: (قمتُ قياماً حسناً، وجلستُ جلوساً طويلاً)، وتقول في عدد المرات: (قمتُ قومتينِ وقعدت قعدتين)»[2].

سادساً: الملابسة:

يُرادُ بها باب الحال، ووظيفتها تتمثَّلُ في بيان هيئة الفاعل أو المفعول[3]، فهي تخصيص لصاحبها بهيئة معينة عند صدور الفعل، كقوله تعالى: «**فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً**»[4]، حيث العلاقة المعنويَّة بين فاعل الخروج والخوف في حدث الفعل، التي إنْ فُهِمَتْ كانت قرينةً على باب الحال.

سابعاً: الإخراج أو الاستثناء:

قال الطبرسي: «ومعنى الاستثناء: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلتَ: (جاءَني القومُ إلا زيداً)، فقد اختصصتَ زيداً بأنَّه لم يجيء، وإذا قلتَ: (ما جاءني إلا زيدٌ)، فقد اختصصتَه بالمجيء دون غيره، وإذا قلتَ: (ما جاءَني زيدٌ إلا راكباً)، فقد اختصصتَهُ بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو وغيرهما»[5].

ثامناً: التفسير:

١ انظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ١١٩-١٢٠، وص١٩٦.

٢ اللمع في العربيَّة، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، بلا ط، بلا ت ط، ص٤٨.

٣ نظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي، ج٢، ص ٧.

٤ القصص، الآية: ٢١.

٥ مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، بلا م ن ط١٩٩٧م، ج١، ص ٤٨١.

التفسيرُ قرينة التمييز، ويأتي «مبيناً عن نوعه[1]، وذلك كقولك: (عندي عشرون درهماً وثلاثون ثوباً)، لمّا قلتَ: (عندي عشرون وثلاثون)، ذكرت عدداً مبهماً يقع على كل معدودٍ، فلمَّا قلتَ: (درهماً) عرَّفْتَ الشيء الذي إليه قصدتَ»[2].

فهذه القرائنُ لها أثرٌ كبيرٌ في توجيه المعنى، ويستعينُ بها المتكلم للإبانة عمَّا يختلجُ في صدره من معنى بشكل دقيق، وبها يستعين المعرب والسامع على معرفة معنى النص، ولا تعمل هذه القرائن منفردة، بل تتضافر معها قرائن أخرى كاشفة عن الوظيفة النحويَّة كالعلامة والأداة والتضام وغيرها، وبفهم هذه العلاقات المعنوية يتضح الباب النحوي في كل قسم.

ثالثاً: قرينة التبعيَّة:

تقدَّم أنَّ تأليف الجملة العربيَّة يتكون من أركان أساسيَّة تُسمَّى (العُمد)، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وتتكون كذلك من فضلات تخرج عن الركنين الأساسين، كالمفعول به والحال والتمييز...إلخ، ولكلٍّ منهما العمد والفضلات ميزة إعرابية خاصة بها، كالرفع في المبتدأ والخبر، والنصب في الحال والتمييز وهكذا، في حين أنَّ هناك صنف من الكلمات لا يستقل بحركة إعرابية خاصة؛ لأنَّها تابعة لغيرها في كثير من خصائصه، تسمى (التوابع)، وهي: (النعت والتأكيد والبدل والعطف)[3]؛ ولهذا سُمِّيتْ توابعاً، قال ابن مالك[4]:

يَتْبَـعُ فِي الإِعْـرَابِ الاَسْـماءَ الأُوَل نَعْـتٌ وَتَوْكِيـدٌ وَعَطْـفٌ وَبَدَل

- **فالنعت أو الصفة**: «هي الموصوف في المعنى، فإذا قلتَ: (جاءني زيدٌ الظريفُ) لم يكن الظريف غيره»[5]، ويأتي لتحقيق غرض في الجملة، فهو يتبع ماقبله؛

١ أي الفعل.

٢ المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، ج٣، ص٣٢.

٣ الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، ج١، ص١٤٦.

٤ متن ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٣٣.

٥ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج٢، ص ٩٠٠.

«لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد»[١]؛ لذا فإنَّ الصفة تذكر لأشياء منها[٢]:

١. المدح والثناء نحو: قوله تعالى: «**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»[٣].
٢. الذم نحو: قوله تعالى: «**الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»[٤].
٣. التأكيد نحو: قوله تعالى: «**وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى**»[٥].
٤. التخصيص نحو: (مررتُ بزيدٍ الظريفِ).
٥. الترحم نحو قولنا في الدعاء: (اللَّهم اِرحمْ عبْدَكَ المسكينَ).

وتتبع الصفة الموصوف في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه[٦]، وللنعت نوعان: حقيقي وسببي.

النعتُ الحقيقيُّ: مايدل على صفة في نفس المنعوت، مثل: (المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف)، فالقويُّ والضعيفُ صفاتٌ لنفس الموصوف وهو المؤمن.

النعتُ السببيُّ: مايدُّلُ على صفةٍ في شيءٍ بعده، له صلة وارتباط بالمنعوت؛ أي يُمتُّ إليه بسبب، مثل: (جاء أستاذٌ واسعٌ علمه)، فـ(واسع) صفة تخص شيء مرتبط بالموصوف وهو علمه[٧].

والنعت الحقيقي هو الذي يتبع منعوته في الحالات الأربع، أمَّا السببيُّ فيتبع

١ المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، بلا ط، بلا ت ط، ص٢٤٠.

٢ انظر: العموم والخصوص في الجملة العربيَّة، رجاء عجيل الحسناوي، مكتبة العلامة ابن فهد الحلبي، كربلا، ط١، ٢٠١٦م، ص ٧٥-٧٦.

٣ الفاتحة، الآية: ٣.

٤ آل عمران، الآية: ٣٦.

٥ النجم، الآية:٢٠.

٦ المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، ١٣٩٨هـ، ص ١٠٧.

٧ يرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ حمل مثل هذا على النعت تكلف وتمحل؛ لأنه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنَّما كان صفة لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتابع، والذي دعا النحويين إلى تسميته نعتاً، هو ما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه وإعراب ما قبله، انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدة المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص١٨٨.

منعوته في العلامة والتعريف والتنكير[١]، وقد يكون النعت مفرداً أو جملة أو شبه جملة، ولكلٍّ شروطه وخصائصه[٢]، وقد يتعدد النعت والمنعوت واحد، نحو: (جاءَني محمد الفقيه الشاعر الكاتب)، وقد يتعدَّد المنعوت ويتَّحد النعت، نحو: (جاءَ زيدٌ، وأقبلَ عمروٌ الظريفانِ)[٣].

- **أما التوكيد**: وهو التابع الثاني، فيؤتى به لتقويم الكلام السابق ورفع الاحتمال عنه[٤]، وهو ضربان: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

أمَّا اللفظيُّ: فهو إعادة اللَّفظ الأوَّل بعينه، سواء أكان اسماً، كقول الشاعر (من بحر الطويل)[٥]:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لا أَخـاً لَهُ كَسَـاعٍ إِلَى الهَيْجَـا بِغَـيرِ سِـلَاحِ

وانتصاب لفظة (أخاك) الأولى بإضمار اِحفظْ أو اِلزمْ أو نحوهما، واللفظ الثاني تأكيد له، أو فعلاً كقول الشاعر من بحر الطويل[٦]:

فَأَيْـنَ إِلَى أَيْـنَ النَّجَـاةَ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَـاكَ اللَّاحِقُونَ اِحْبِس اِحْبِس

أمَّا المعنويُّ أو غير الصريح: فيقوم على توظيف كلمات خاصَّة، «وهي: نفسه وعينه وكله وأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا، تقول: (قام زيدٌ نفسُهُ)، و(رأيتُ زيداً نفسَهُ)، و(مررتُ بزيدٍ نفسِهِ)، وكذلك: (قام أخوك عينُهُ ...الخ»[٧]، على أن يتَّصل بها

١ انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، حمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ، ج٧، ص ٣٣١٤. و النحو الأساسي، محمد حماسة و أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٢٠٠٥م، ص ٣٧٠-٣٧١.

٢ انظر: التطبيق النحوي، عبدة الراجحي، دار النهضة، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م، ص ٤٣٢.

٣ انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص ١٩٠.

٤ انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، حمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، ج٧، ص ٣٢٨٥.

٥ البيت من شواهد سيبويه، نسب لإبراهيم بن هرمة، ومسكين الدارمي، انظر: شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس زهير غازي زاهد، كلية الآداب جامعة البصرة، بلا م ن، ط١، ١٩٧٤م، ص ١١٢. وشرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيرافي، تحقيق محمد علي الريح الهاشم، دار الفكر، القاهرة، ط ١٩٧٤م، ج١، ص ٨٨.

٦ شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين ابن هشام، ص ٢٨٥. البيت ليس له قائل معروف، انظر: المعجم المفصل في شواهد العربيَّة، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ج٤، ص ٧٦.

٧ اللمع في العربيَّة، ابن جني، ص٨٥.

ضميرٌ يعود على المؤكَّد، «والأسماء كلها تؤكَّد الظاهرة منها والمضمرة، إلا النكرات فإنَّها لا تؤكد»[1]، ويجوز تقوية التوكيد بأنْ نُتْبِعَ (كله) بـ(أجمع) مع المطابقة بينهما[2]، كقوله تعالى: «**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**»[3].

- **أما البدل**: فهو «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[4]؛ أي أنَّ «معنى الكلام يتوجه إليه وحده، ومع هذا فهو يتبع اسماً سابقاً له يُسمَّى المبدل منه»[5]، ولا يكون بينهما في الغالب واسطة لفظيَّة أو معنويَّة[6]، ويؤتى لتحقيق غرضين: التبيين أو التأكيد، مثال التبيين قولك: (قام أخوك زيدٌ)، ومثال التأكيد: (جدعتُ زيداً أنفَهُ)[7]، والأغلب في البدل أنْ يكون جامداً[8]، وهو على أربعة أنواع:

الأوَّل: بدل كل من كل (البدل المطابق): وهو الذي يكون الاسم الثاني فيه عين الاسم الأول، نحو قوله تعالى: «**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**»[9].

الثاني: بدل بعض من كل: وهو الذي يكون الاسم الثاني فيه جزءاً من الاسم الأول، ولا بُدَّ فيه من ضميرٍ عائدٍ، نحو: (عالج الطبيبُ المريضَ رأسَه).

---

١ شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، ص ١٢٠.

٢ انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١- ١٩٩٩م، ص ٥١٠.

٣ الحجر، الآية: ٣٠.

٤ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين ابن هاشم، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا بلاط، بلا ت ط، ص ٥٦٧. و يرى الدكتور المخزومي أن كون البدل مقصوداً في الحكم ينبغي فيه أن يكون مسنداً وإذا كان مسنداً لم يكن تابعاً، انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص١٩٥.

٥ التطبيق النحوي، عبدة الراجحي، ص ٤٣٩.

٦ انظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، بلا ت ط، ج٣، ص ٦٦٤.

٧ انظر: المقرب، ابن عصفور، ص ٣٦٦.

٨ نظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري البغدادي، ج١، ص ٤١٠.

٩ الفاتحة، الآية: (٦-٧).

الثالث: بدل اشتمال: وهو ليس جزءاً من المُبدَل منه وإنَّما يكونُ دالّاً على صفةٍ من صفاته، ولا بد فيه من ضميرٍ عائدٍ، نحو: (يعجبني زيدٌ خلقُه).

الرابع: بدل المباينة: وهو إما إضرابٌ، أو غلطٌ، أو نسيانٌ، وكلُّها ترجع إلى معنى متقارب، وهو ترك المبدل منه وإرادة البدل وحده، نحو: (البصرة بغداد عاصمة الخلافة العباسية)، فبغداد بدل من البصرة[١].

- **أمَّا العطف**: فهو على نوعين: عطف نسق وعطف بيان[٢].

أمَّا عطف النسق: فهو حمل مفرد أو جملة على نظيره، بحرف وضع للعطف[٣]، وأحرف العطف عشرة هي: (الواو، الفاء، ثم، حتى، أم، أو، أما، لا، بل، لكن) وقُسِّمَتْ إلى قسمين:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللَّفظ والمعنى وهي: (الواو، الفاء، ثم، حتى).

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللَّفظ من دون المعنى وهي: (أم، أو، أما، لا، بل، لكن[٤]، وقد حدَّد النحويون لكلِّ حرفٍ خصائصه ودلالته في النص، فـ (الواو) حرف عطف لمجرد الجمع، و (حتى) حرف عطف للجمع والغاية، و(ثم) حرف عطف للترتيب والمهلة و (الفاء) حرف عطف للترتيب والتعقيب...إلخ[٥].

١ انظر: شرح المقدمة المحسبة، الطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م، ج٢ ص٤٢٤. والمقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ج٢، ص٩٢٩.

٢ جمل بعض النحويين كل قسم من العطف قسماً قائماً بذاته، فصارت التوابع عندهم خمسة، انظر: منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، بلا ط، بلا ت ط، ص٦٨. والمفصل في صنعة الإعراب الزمخشري، ص١٤٣. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٩٦٧م، ص ١٧٣. وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ج٤، ص ١٩٠٧.

٣ انظر: تقريب المقرب في النحو، أبو حيان الأندلسي، تحقيق محمد حاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط١٩٨٧م ص١٧٦.

٤ انظر: شرح المقدمة المحسبة، الطاهر بن أحمد، ج٢، ص٤٢٩. والعطف بـ أو، وأم، يفيد التشريك باللفظ والمعنى بقيد،وهو ألا يقتضيا إضراباً وألا فهما يفيدان الاشتراك باللفظ دون المعنى، انظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢، ص ١٥٣.

٥ انظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاي، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،

أمَّا عطف البيان: فهو «التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة»[1]، فيكون الغرض منه إيضاح المتبوع وتخصيصه، ويختلف عن البدل في أنَّ البدل هو المهم، وهو المقصود بالحكم، أمَّا عطف البيان إنَّما يُذكَر إيضاحاً للمتبوع وتفسيراً له[2].

وللنحاة في التفريق بينهما مباحث ذكرت في مصنفاتهم[3]، ويغلبُ على التابع أنْ يتبع المتبوع بأربعة من عشرة وهي: (أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن[4]، وتتضافر مع هذه القرينة المعنويَّة قرائن لفظيَّة، وبالأخص قرينة المطابقة، وأشهر ما تكون المطابقة بين التابع والمتبوع في العلامة الإعرابية، وتتضافر معها كذلك قرينة الرتبة؛ لأنَّ رتبة التابع بعد المتبوع دائماً[5].

فهذه القرينة وما يمكن أن تؤديه في توجيه المعنى، هي أحد مفاتيح فهم النص، والتي تدخل في حيز السياق؛ لأنَّها تفهم من السياق، مع الاستعانة بقرائن أخرى، فتتعاضد مجموعة من القرائن لإنتاج المعنى.

رابعاً: قرينة النسبة:

النسبة هي: «إيقاعُ التعلُّق بين الشيئين»[6]، على نحو لا يكوِّنان معنى تاماً، وإنَّما يضاف شيئاً إلى شيءٍ ليرتبطان، ويكونان بمنزلة الشيء الواحد[7]، وهي: «قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضاً، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد

دار الفكر دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص ٨٧١.

١ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ص٥١٨.

٢ انظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج٣، ص ١٨٦.

٣ انظر: الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، ج٢، ص ٤٦. و المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ١٦٠. وذهب الرضي إلى أن عطف البيان هو البدل ونسب ذلك إلى سيبويه، انظر: شرح الرضي عل الكافية، رضي الدين بن محمد، ج٢، ص ٣٧٩.

٤ انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ص ٥١٩. والمعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، ص ١٠١.

٥ انظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ٢٠٤.

٦ التعريفات، الجرجاني، ص ٢٠٢.

٧ انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص ١٧٢.

نسبيَّة»[1] وهي قرينة معنويَّة كبرى تشمُل المجرورات: (الإضافة وحروف الجر)[2].

- **الإضافة**: هي: «نسبة تقييديَّة بين اسمين توجب لثانيها الجر»[3]، وهي صلة معنويَّة بين المضاف والمضاف إليه[4]، وتعيين على فهم العلاقة بينهما قرائن لفظية، كالعلامة والرتبة، ولكنها تحتاج أيضاً إلى فهم العلاقة المنطقيَّة القائمة بين المتضافين؛ لأنَّها تقوم على أدنى ملابسة بين طرفيها، كقولك: (لقيته في طريقي) حيث أضفتَ الطريقَ إليك لمجرد مرروك فيه[5]، وفهم هذه العلاقة يكون قرينة على ارتباط بعضهما ببعض، وإنَّ الاسم الأول (المضاف) الذي هو جزء من جملة الإسناد يكون مندمجاً في الاسم الثاني (المضاف إليه)، الذي جِيءَ به لإضافة معنى إلى جملة الإسناد، كالتعريف والتخصيص[6]، ويحذف من الاسم عند الإضافة: التنوين ونوني المثنى وجمع المذكر السالم وشبههما[7] والإضافة قسمان: إضافة محضة وتُسمَّى معنويَّة، وإضافة غير محضة وتُسمَّى لفظيَّة.

ويُقصد بالمحضة (المعنوية): وهي ما أفادتْ تعريفاً أو تخصيصاً، ويُقدَّر فيها معنى (اللام)، أو (من)، أو (في)، ويُقصد بغير المحضة (اللَّفظيَّة): ما لا فائدة لها إلا تخفيف اللَّفظ، وهي إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة إلى معمولها[8].

- **حروف الجر**: وتسمى أيضاً حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معاني الأفعال قبلها

١ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ٢٠١.

٢ انظر: القرينة في اللُّغة العربيَّة، كولزار كاكل، ص١٧٣.

٣ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج٢، ص٥٠٠.

٤ انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج٣، ص ٢.

٥ انظر: شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، ج٢، ص ١٦٤. والمعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص ٣٤٩.

٦ انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص ١٧٣.

٧ انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ص ٤٠٢.

٨ انظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج٣، ص ٢٢١. وانظر المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديَّة، بلا ط، بلا ت ط، ص ١٣١. ومعاني النحو، فاضل السامرائي ج٣، ص ١٠٣.

إلى الأسماء بعدها، وتشسمَّى حروف الجر؛ لأنهَّا تجر ما بعدها من الأسماء؛ أي تخفضها، ويسميها الكوفيون حروف الصفات؛ ذلك لأنَّها تقع صفات لما قبلها من النكرات[١]، وهي تدل على ارتباطٍ بين شيئين ونسبةٍ بينهما.

فإذا قلتَ: (خرجتُ من الدارِ)، فإنَّ خروجك مرتبطٌ بالدار، والدار تعلَّقت بالخروج لا بوقته، وإذا قلتَ: (اعتكفَ إبراهيمُ في المسجدِ)، فقد كان اعتكاف إبراهيم منسوباً إلى المسجد ومتعلقاً به[٢]، والمسجد تعلق بالاعتكاف لا بزمنه، «فالتعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد»[٣].

والنسبة التي تدلُّ عليها معاني حروف الجر هي أصلٌ يترتَّب عليه التضييق والتقييد للحدث، فقولك: (كتبتُ بالقلمِ)، حصلتْ نسبةٌ بين الكتابة والقلم، وهي تقتضي أنْ يكون القلمُ قيداً للكتابة، فهي ثمرة مترتبة على النسبة بين المجرور ومتعلقه[٤].

إذن فالنسبة قرينة معنويَّة وهي قيد على علاقة الإسناد، وهي تختلف عن قرينة التخصيص؛ لأنَّ التخصيص تضييقٌ للإسناد، أمَّا النسبةُ فهي إلحاق به، و لها أثرٌ في التحليل والإعراب، وفي تحديد و فهم دلالة النصوص، كما لها أثرٌ في ترجيح المعاني.

خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة تبيَّن للباحثَينِ أهميَّة القرائن وضرورتها في بيان مقصود المتكلم بلُّغة العرب، وإنَّ تلك القرائن تعمل في منظومة واحدة، وبينها تداخل كبير،

١ انظر: شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، ج٤، ص ٤٥٤. أخذ الكوفيون هذه التسمية من الخليل، جاء في العين: «في: حرف من حروف الصفات»، انظر: العين (باب اللفيف من الفاء) الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج٨، ص ٤٠٩.

٢ انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص ١٨٣.

٣ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص ٢٠٤.

٤ انظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهادي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص ٢٣٨.

وعليه فقد توصَّلتْ الدراسة إلى النتائج التالية:

١. القرينة هي الدليل، وهي عنصرٌ ضروري من عناصر الجملة، يُستدَّل بها على المعنى المقصود.
٢. تُقسَّم القرينة إلى حاليَّة ومقاليَّة، ولفظيَّة ومعنويَّة، وظنيَّة وقطعيَّة، وجليَّة وخفيَّة، وقرينة قاطعة وغير قاطعة.
٣. القرائن المعنويَّة أربع هي: (الإسناد والتخصيص والتبعية والنسبة).
٤. الكلام العربيُّ لا يستغني عن هذه القرائن.
٥. قرينة الإعراب وحدها غير كافية على توضيح المعاني المقصودة في كثير من تراكيب الجملة العربيَّة.
٦. لم يفرد علماء النحو واللُّغة الأقدمون مصنفات تناولتْ دراسة القرائن، وإنَّما جاء الحديثُ عنها عرضاً في مصنفاتهم.
٧. تمَّام حسَّان هو أكثر العلماء المحدثين الذين سلطوا الضوءَ على القرائن.
٨. القرائن المعنويَّة مصاحبة للكلام العربيِّ.

وآخيراً يُوصي الباحثان بضرورة استكمال البحث بدراسة القرائن اللَّفظيَّة.

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

١. **أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه** (أطروحة دكتوراة)، لطيف حاتم الزاملي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.
٢. **الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة** (دراسة تحليلية نقدية)، دليلة مزوز، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠١١م.
٣. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٤. **الأصمعيات**، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

٥. **الأصول** (دراسة ابيستيمولوجية للفكر النحوي عند العرب)، تمام حسَّان، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط١٩٨٨م.

٦. **الأصول في النحو**، أبو بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا ط، بلا ت ط.

٧. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٨. **البحث النحوي عند الأصوليين**، مصطفى جمال الدين، دار الهادي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٩. **بناء الجملة العربيَّة**، محمد حماسة، دار غريب، القاهرة، ط ٢٠٠٣م.

١٠. **البيان في روائع القرآن**، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، بلا ت ط.

١١. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، دار الهداية، بيروت، بلاط، بلا ت ط.

١٢. **التبيان في تفسير القرآن**، الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، بلا م ن، ط٢، ١٤٣١هـ.

١٣. **التحرير والتنوير** (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط ١٩٨٤م.

١٤. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٩٦٧م.

١٥. **التطبيق النحوي**، عبدة الراجحي، دار النهضة، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

١٦. **التعريفات، عبد القاهر الجرجاني**، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلاط، بلا ت ط.

١٧. **تفسير ابن فورك**، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديَّة، ط١، ٢٠٠٩م.

١٨. **تقريب المقرب في النحو**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق محمد حاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط١٩٨٧م.

١٩. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، حمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٠. **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.

٢١. **الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها**، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٣، ٢٠٠٩م.

٢٢. **الجملة العربيَّة والمعنى**، فاضل السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٣. **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، مراجع عبد القاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، بلاط، بلا ت ط.

٢٤. **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، ١٩٩٢م.

٢٥. **شرح أبيات سيبويه**، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس وزهير غازي زاهد، كلية الآداب جامعة البصرة، بلا م ن، ط١، ١٩٧٤م.

٢٦. **شرح أبيات سيبويه**، يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيرافي، تحقيق محمد علي الريح الهاشم، دار الفكر، القاهرة، ط ١٩٧٤م.

٢٧. **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٨. **شرح جمل الزجاجي**، أبو محمد جمال الدين الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربيَّة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

٢٩. **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط ١٩٧٥م.

٣٠. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، جمال الدين ابن هاشم، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، بلاط، بلا ت ط.

٣١. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منتشورات لقاء، بلا م ن، ط٢، ١٣٨٢هـ.

٣٢. **شرح المفصل**، موفق الدين ابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٣٣. **شرح المقدمة المحسبة**، الطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

٣٤. **الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة**، أبو نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،

دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٥. **العربيَّة وعلم اللُّغة البنيوي**، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، بلا م ن، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٦. **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٣٧. **العموم والخصوص في الجملة العربيَّة**، رجاء عجيل الحسناوي، مكتبة العلامة ابن فهد الحلبي، كربلا، ط١، ٢٠١٦م.

٣٨. **في النحو العربي** (قواعد وتطبيق)، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٣٩. **في النحو العربي** (نقد وتوجيه)، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٠. **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤١. **القرائن عند الأصوليين**، محمد بن عبد العزيز المبارك، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٢. **القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي**(بحث)، تمام حسَّان، مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد١١، ج١، ط ١٩٧٤م.

٤٣. **القرائن والنص** (دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص)، أيمن صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط١ ٢٠١٠م.

٤٤. **القرينة في اللُّغة العربيَّة**، كوايزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.

٤٥. **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد بن علي التهاوني، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٦. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٤٧. **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء العكبري البغدادي، تحقيق عبد الله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٤٨. **اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها**، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ٢٠٠٩م.

٤٩. **اللمع في العربيَّة**، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب

الثقافية، الكويت، بلا ط، بلا ت ط.

٥٠. **مبادئ اللسانيات**، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٨م.

٥١. **متن ألفية ابن مالك**، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠٠٦م

٥٢. **المجاز في اللُّغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع**، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، مصر، بلاط، بلا ت ط.

٥٣. **مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي**، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، بلا م ن ط١٩٩٧م.

٥٤. **المطول** (شرح تلخيص المفتاح)، سعد الدين التفتازاني، تحقيق أحمد عزوعناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، بلا ت ط.

٥٥. **معاني النحو**، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٥، ٢٠٠٩م.

٥٦. **المعجب في علم النحو**، رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، ١٣٩٨هـ.

٥٧. **معجم البلاغة العربيَّة**، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، ط٤، ١٩٩٧م.

٥٨. **معجم العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلام ن، بلاط، بلا ت ط.

٥٩. **معجم لغة الفقهاء**، محمد رواسي قلعجي و حامد صادق قنيبي، دار النفائس، بلا م ن، ط٢، ١٩٨٨م

٦٠. **المعجم المفصل في شواهد العربيَّة**، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

٦١. **المعجم المفصل في علوم البلاغة** (البديع والبيان والمعاني)، إنعام فوال عكاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٦٢. **معجم مقاييس اللُّغة**، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٧٩م.

٦٣. **المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربيَّة)**، محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بلا م ن، ط٢، ٢٠٠٧م.

٦٤. **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاي، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٦٥. **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١.

٦٦. **مقالات في اللُّغة والأدب**، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٦٧. **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ط ١٩٨٢م.

٦٨. **المقدمة الجزولية في النحو**، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديَّة، بلا ط، بلا ت ط.

٦٩. **المقرب**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، بلا ط، بلا ت ط.

٧٠. **منازل الحروف**، علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، بلا ط، بلا ت ط.

٧١. **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، بلاط، بلا ت ط.

٧٢. **الميزان في تفسير القرآن**، السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٧٣. **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، بلا ت ط.

٤٧. **النحو والسياق الصوتي**، أحمد كشك، دار غريب، بلا م ن، ط١، ٢٠٠٦م.

٧٥. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيَّة، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

٧٦. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، بلاط، بلا ت ط.